

Distr.: General
18 November 2022
Arabic
Original: English

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

آراء اعتمدها اللجنة بموجب المادة 5(4) من البروتوكول الاختياري، بشأن البلاغ رقم 2016/2829 **

أندريه تسوكانوف، لا يمثل محام	بلاغ مقدم من:
صاحب البلاغ	الشخص المدعى أنه ضحية:
كازاخستان	الدولة الطرف:
16 أيلول/سبتمبر 2014 (تاريخ الرسالة الأولى)	تاريخ تقديم البلاغ:
القرار المتخذ بموجب المادة 92 من النظام الداخلي للجنة، والمحال إلى الدولة الطرف بتاريخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 2016 (لم يصدر في شكل وثيقة)	الوثائق المرجعية:
1 تموز/يوليه 2022	تاريخ اعتماد الآراء:
الاعتقال منعاً لحضور اجتماع عام	الموضوع:
التعارض مع العهد واستنفاد سبل الانتصاف المحلية وعدم إثبات الادعاءات	المسائل الإجرائية:
المساعدة القانونية وحرية الرأي والتعبير	المسائل الموضوعية:
(2)19 و(ب)3(14)	مواد العهد:
المواد 2 و3 و5	مواد البروتوكول الاختياري:

1- صاحب البلاغ هو أندريه تسوكانوف، من مواطني كازخستان ومن مواليد عام 1982، وهو يدعي أن الدولة الطرف انتهكت حقوقه بموجب المادتين 14(3)(ب) و19(2) من العهد. ودخل البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة للدولة الطرف بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2009. ولا يمثل صاحب البلاغ محام.

* اعتمدها اللجنة في دورتها 135 (27 حزيران/يونيه - 27 تموز/يوليه 2022).

** شارك في دراسة البلاغ أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: تانيا ماريا عيدو روشول، ووفاء أشرف محرم بسيم، وعياض بن عاشور، وعارف بلقان، والمحبوب الهيبية، وفوروي شويتشي، وكارلوس غوميث مارتنيث، ومارسيا ف. ج. كران، ودانكان لافي موهوموزا، وفوتيني بزغتريس، وهيرنان كيسادا كابريرا، وفاسيلكا سانسين، وخوسيه مانويل سانتوس بيس، وسوه تشانغروك، وكوباوياه تشامدجا كباتشا، وإيلين تيغرودجا، وإيميرو تامرات إغيزو، وجينتيان زبيري.



الوقائع كما عرضها صاحب البلاغ

1-2 صاحب البلاغ صحفي ومدون، كان يخطط لحضور جمع عام لعمدة ألماتي مع سكان المدينة كان من المقرر عقده على الساعة العاشرة صباحاً بتاريخ 20 شباط/فبراير 2014. وكان صاحب البلاغ يريد أن يسأل العمدة، وهو ابن أحد أشقاء رئيس كازاخستان، عدة أسئلة تهم عامة الجمهور. ولم يتمكن صاحب البلاغ من حضور أي اجتماعات سابقة مع عمدة ألماتي لأن هذا الأخير كان رئيس البلدية الوحيد في البلد الذي لم تكن لديه ساعات معينة رسمياً في جدولته الزمني الأسبوعي أو الشهري للاجتماع بعامه الجمهور.

2-2 وفي الساعة السابعة والنصف من صباح يوم 20 شباط/فبراير 2014، عندما كان صاحب البلاغ لا يزال في بيته، زاره شرطيان أبلغاه بأن الشرطة قد تلقت شكوى عليه. وسُلم استدعاء للحضور إلى مخفر الشرطة في اليوم نفسه، على الساعة الثامنة والنصف صباحاً. ويُدعى أن الشكوى المقدمة على صاحب البلاغ كان قد وضعها، في 19 شباط/فبراير 2014، شخص يُدعى أو. كان رهن الاعتقال في ذلك الوقت بتهمة التسبب في حادثة سيرٍ كانت حديث الساعة آنذاك حيث توفي فيها شخص واحد وأصيب خمسة أشخاص بجروح متفاوتة. وأبلغت الشرطة صاحب البلاغ أن أو. اتهمه بنشر معلومات زائفة عنه على شبكة الإنترنت. واندش صاحب البلاغ من الاتهام لأنه كان يعلم أن الاتصال بالإنترنت غير متاح لنزلاء السجون أثناء احتجازهم، وشرح لأفراد الشرطة أنه كان مقرراً أن يحضر اجتماعاً هاماً مع العمدة على الساعة العاشرة صباحاً. وعرض عليهما العودة إلى مركز الشرطة مباشرة بعد انتهاء الاجتماع. وفي البداية، لم يبد أفراد الشرطة رغبة في إصدار استدعاء جديد وألحا على أن يحضر صاحب البلاغ إلى مخفر الشرطة معهما؛ لكنهما، بعد أن أدلى صاحب البلاغ بمبرراته، وافقا على اقتراحه وعدلا الوقت المحدد في الاستدعاء من الساعة الثامنة والنصف صباحاً إلى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر. وسجل صاحب البلاغ محادثته مع الشرطيين كلها بواسطة كاميرا الفيديو الخاصة به، بما في ذلك إصدار الاستدعاء والتوقيع عليه، وحمل الفيديو على قناته في اليوتيوب عندما غادرا المكان⁽¹⁾.

2-3 وعندما غادر صاحب البلاغ بيته، على الساعة التاسعة والنصف صباحاً، لحضور الاجتماع مع العمدة، كان أربعة من أفراد الشرطة في انتظاره في الخارج. وأمسك اثنان منهما على الفور بذراعيه وقالوا إنه ينبغي له الذهاب معهم. فحاول إخراج كاميرا فيديو من جيبه لتصوير الاعتقال ولكن أفراد الشرطة لم يسمحوا له بذلك ودفعوا به إلى داخل عربتهم بالقوة. وقال أفراد الشرطة لصاحب البلاغ إنهم بصدد أخذه إلى إدارة شرطة مقاطعة زيتوسوس لاستجوابه بشأن الشكوى التي تقدم بها أو. وتجاهلوا ما احتج به من أن تصرفاتهم غير قانونية. وبينما كان في عربة الشرطة، تلقى صاحب البلاغ التهديد وأُخضع للضغط النفسي. وفي إدارة شرطة مقاطعة زيتوسوس، لم يُسمح له بإجراء أي مكالمات هاتفية، ولم تُتَّح له الاستعانة بمحام. ولم يسجّل في صحيفة الأشخاص المحتجزين طبقاً لما يقتضيه القانون. وأخضع صاحب البلاغ للتحقيق وفُحصت أغراضه الشخصية في غياب أي شاهد عادي، وهو أيضاً أمر مخالف للقانون. وفي محاولة لاستفزازه، أبدى أفراد الشرطة خشونة في التعامل معه، مما أدى إلى إصابته بكدمات متعددة وجرح في رأسه. وطلب صاحب البلاغ الخضوع لفحص طبي لتوثيق جروحه، ولكن أفراد الشرطة تجاهلوا طلبه.

2-4 وأخذ صاحب البلاغ، بعد احتجازه في إدارة شرطة مقاطعة زيتوسوس مدة سبع ساعات، إلى محكمة ألماتي الإدارية المشتركة بين المقاطعات، حيث وُجهت إليه تهمة عصيان الأوامر القانونية

(1) انظر هذا الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=rk3TKSyg2n0>. حسب مسجّل التاريخ، تم تحميله في 20 شباط/فبراير 2014.

الصادرة عن الشرطة بموجب المادة 355(2) من قانون المخالفات الإدارية. ولم يُقدّم له طعام ولا ماء طيلة اليوم. وأثناء جلسة الاستماع في المحكمة، اشتكى صاحب البلاغ الطريقة التي عُومل بها وطلب الاتصال بمحامٍ والخضوع لفحص طبي. بيد أن القاضي تجاهل طلباته وتحيز بشكل صريح لموقف المدعي أثناء جلسة الاستماع. ورغم ما قدمه من توضيحات بأنه صحفي وأنه كان لا بد له من حضور الاجتماع مع العمدة وأنه قد صدر بفعل استدعاء له للحضور إلى مخفر الشرطة على الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، أدانت المحكمة صاحب البلاغ بعصيان أوامر قانونية صادرة عن الشرطة وحكمت عليه بالاعتقال الإداري 15 يوماً. وشعر صاحب البلاغ بإحباط شديد بسبب الحكم لدرجة أنه صرخ قائلاً: "عار على المحكمة!". فحكم عليه القاضي الذي ترأس الجلسة على الفور بالسجن ثلاثة أيام إضافية بتهمة ازدياد المحكمة. وأمر القاضي أيضاً بأن يتم حساب الاعتقال الإداري ابتداءً من الساعة الخامسة بعد الظهر بدلاً من الساعة التاسعة والنصف صباحاً. ويلاحظ صاحب البلاغ أنه، طبقاً للمادة 55(4) من قانون المخالفات الإدارية، يجب أن يُحسب أي اعتقال منذ اللحظة التي يُعتقل فيها الشخص بدنياً. ورغم أنه كان يحق لصاحب البلاغ استئناف الحكم، فقد نُقل مباشرة إلى مركز احتجاز إداري متخصص حيث بدأ يقضي مدة عقوبته.

2-5 ورغم عدم تزويد صاحب البلاغ بنسخة من أي وثيقة من وثائق المحكمة، فإنه تقدم بطلب استئناف في 20 شباط/فبراير 2014. وفي 21 شباط/فبراير 2014، حكمت هيئة الاستئناف في محكمة مدينة ألماتي بتأييد حكم محكمة ألماتي الإدارية المشتركة بين القطاعات. وفيما يتعلق بقول صاحب البلاغ إنه كان قد تلقى بالفعل استدعاء للحضور على الساعة 04/30 بعد الظهر في ذلك اليوم، قالت المحكمة إن النص في الاستدعاء يتضمن تعديلات ومن ثم لا يمكن القبول به كدليل⁽²⁾.

2-6 وفي 9 نيسان/أبريل 2014، تقدم صاحب البلاغ بالتماس إلى مكتب المدعي في ألماتي إجراء مراجعة إشرافية لقرار المحكمة. ويلاحظ صاحب البلاغ أنه لا يُعتبر هذا سبيل انتصاف فعال. وفي 15 نيسان/أبريل 2014، رُفض التماسه.

2-7 وفي 5 أيار/مايو 2014، تقدم صاحب البلاغ بالتماس مماثل إلى مكتب المدعي العام؛ بيد أن التماسه رُفض مجدداً في 14 تموز/يوليه 2014.

2-8 ويقول صاحب البلاغ أنه قد استنفذ جميع سبل الانتصاف المحلية الفعالة.

الشكوى

3-1 يقول صاحب البلاغ إن اعتقاله وما تلاه من عقوبة انتهك حقوقه بموجب المادة 19(2) من العهد، حيث مُنع من حضور اجتماع مع العمدة ومن التعبير عن رأيه بشأن عدد من المسائل. وهو يدّعي أن تقييد حقوقه لم يكن مبرراً بموجب أي من الشروط المبينة في المادة 19(3) من العهد.

3-2 ويقول صاحب البلاغ أيضاً إنه لم يُتَح له الاتصال بمحامٍ على الفور في انتهاكٍ لحقوقه بموجب المادة 14(3)(ب) من العهد.

ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية والأسس الموضوعية

4-1 في 15 آذار/مارس 2017، قدمت الدولة الطرف ملاحظاتها بشأن المقبولية والأسس الموضوعية. وتدفع الدولة الطرف بالقول إن البلاغ يتنافى مع أحكام العهد وهو من ثم غير مقبول بموجب

(2) في الفيديو الذي حمله صاحب البلاغ على موقع يوتيوب، يمكن مشاهدة أحد عناصر الشرطة وهو يصيح وقت الحضور إلى مركز الشرطة من الساعة 08/30 صباحاً إلى الساعة 04/30 مساءً بناءً على طلب صاحب البلاغ.

المادة 3 من البروتوكول الاختياري. وهي تلاحظ أن اللجنة غير مخولة عموماً إعادة النظر في قرارات تتعلق بمسؤولية الأفراد الإدارية أو المدنية أو الجنائية، كما أنها غير مخولة إعادة النظر في مسألة البراءة أو الإدانة.

4-2 وتلاحظ الدولة الطرف أن صاحب البلاغ يطلب، في معرض طلبه إتاحة سبل انتصاف في بلاغه، تقديم المسؤولين عن انتهاك حقوقه إلى العدالة. وتشير الدولة الطرف إلى آراء اللجنة في قضية *ه. س. م. أ. ضد هولندا*، التي رأت فيها أن العهد لا يمنح الحق في طلب مقاضاة شخص آخر جنائياً⁽³⁾. وترى الدولة الطرف أن هذا يجعل البلاغ يتنافى وأحكام العهد بموجب المادة 3 من البروتوكول الاختياري. وبالمثل، تدفع الدولة الطرف بأن سبل الانتصاف المتبقية التي طلبها صاحب البلاغ لا تتنافى مع أحكام العهد فحسب، بل تقتضي أيضاً أن تتجاوز اللجنة اختصاصاتها وأن تعدل القوانين المحلية السارية في الدولة الطرف، ومن ثم أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة.

4-3 وتقول الدولة الطرف إن صاحب البلاغ لم يثبت كيف أن التشريع المحلي ينتهك حقوقه بموجب المادتين 14 و19 من العهد. وتشير الدولة الطرف إلى آراء اللجنة في *ز. ضد كازخستان*، التي وجدت فيها اللجنة أن البلاغ غير مقبول لأن صاحب البلاغ لم يثبت ادعاءاته بموجب المادة 14⁽⁴⁾. وبناء عليه، تدفع الدولة الطرف بأنه ينبغي اعتبار بلاغ صاحب البلاغ غير مقبول وفقاً للمادة 3 من البروتوكول الاختياري والمادة 99(د) من النظام الداخلي وقرارات سابقة صدرت عن اللجنة.

4-4 وفي الختام، تطعن الدولة الطرف في مقبولية البلاغ بسبب عدم استفاد سبل الانتصاف القانونية المتاحة محلياً. وتلاحظ الدولة الطرف أنه يحق لصاحب البلاغ، بعد تقديمه طلب المراجعة الإشرافية ورفض نائب المدعي العام في كازاخستان طلبه في 14 تموز/يوليه 2014، أن يقدم طلباً إلى المدعي العام لإجراء مراجعة إشرافية. وتشير الدولة الطرف إلى آراء اللجنة في *ت. ك. ضد فرنسا*، التي وجدت فيها اللجنة أن مجرد الشك في فعالية وسائل الانتصاف المحلية لا يُعفي من يقدم بلاغاً من التماس تلك السبل⁽⁵⁾. وتضرب الدولة الطرف المثل بقضية محلية، *فيلاتوفا وكوزمينتسييف*، التي رفضت فيها بلدية ألماتي بصورة غير قانونية الترخيص لشخصين بالدخول في إضراب عن الطعام في شقتهما. وأدى تقديم طلب إلى المدعي العام بإجراء مراجعة إشرافية إلى صدور قرار محكمة جديد لصالح المدعى عليهما واستعادتهما التامة لحقوقهما وحرياتهما. وبالمثل، في قضية محلية أخرى، *أميربيكوف ر. ب.*، ألغت المحكمة العليا، بعد استئناف تقدم به مكتب المدعي العام، قرار محكمة صدر في حق المدعى عليه الذي كان قد أُدين بعصيان أوامر قانونية صادرة عن الشرطة. وعليه، تدفع الدولة الطرف بالقول إنه ينبغي إعلان عدم مقبولية البلاغ وفقاً للمادتين 2 و5 من البروتوكول الاختياري، وللمادة 99(و) من النظام الداخلي ووفقاً لآراء سابقة صدرت عن اللجنة.

4-5 أما بشأن الأسس الموضوعية للشكوى، فتقول الدولة الطرف إن صاحب البلاغ كان، في يوم 20 شباط/فبراير 2014، خارج البناية رقم 659 الواقعة في شارع سويونباي عندما تجاهل الأوامر القانونية الصادرة عن أفراد الشرطة بأن يتبعهم إلى إدارة شرطة مقاطعة زيتوسوس لأجل استجوابه بشأن شكوى تم تلقيها في وقت سابق. وأبدى صاحب البلاغ مقاومة فعلية، حيث ألحق أضراراً بالألواح الداخلية لسيارة الشرطة وبمصدّرها بينما كان يقاوم، فأخذ إلى إدارة شرطة مقاطعة زيتوسوس وأتهم بعصيان الأوامر القانونية الصادرة عن الشرطة. وتلاحظ الدولة الطرف أن صاحب البلاغ قاطع المدعي، أثناء جلسة

(3) البلاغ رقم 1986/213، الفقرة 11-6.

(4) CCPR/C/113/D/2021/2010، الفقرة 7-5.

(5) البلاغ رقم 1987/220.

المحكمة، بينما كان هذا الأخير يدلي بملاحظاته الختامية، ثم صرخ "عار على المحكمة!" بينما كان رئيس المحكمة يقرأ قرار المحكمة. ووجهت تهم إلى صاحب البلاغ بموجب المادة 513 من قانون المخالفات الإدارية لأنه أبدى قلة احترام للمحكمة ونُطق في حقه بعقوبة إضافية تمثلت في ثلاثة أيام من الاعتقال الإداري. وتؤكد الدولة الطرف أنه ليس ثمة ما يثبت ادعاء صاحب البلاغ انتهاك حقوقه بموجب المادة 19 من العهد. وتلاحظ أن صاحب البلاغ لم يستطع تقديم أي أدلة للمحكمة أو للجنة على أنه تلقى استدعاء للحضور في وقت لاحق.

تعليقات صاحب البلاغ على ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية والأسس الموضوعية

1-5 في رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2017، رد صاحب البلاغ على ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية والأسس الموضوعية للبلاغ. ويكرر صاحب البلاغ قوله إن الدولة الطرف انتهكت حقوقه بموجب المادتين 14(3)(ب) و 19(2) من العهد وإن محاولاته الحصول على سبيل انتصاف بواسطة المحاكم الوطنية ومكتب المدعي قد باءت بالفشل. ويشير إلى أن الشرطة قد بدأت منذ وقت قريب في قمع احتجاجات سلمية باعتقال المشاركين فيها بحجة مخالفات من قبيل "الشغب البسيط"، عوض أن تتهمهم بانتهاكات القوانين المتعلقة بتنظيم التجمعات السلمية. بيد أنه يتمسك بالقول، رغم طبيعة التهم الموجهة إليه، إن هدف أفراد الشرطة كان منعه من حضور الجمع العام الذي كان سيعقده العمدة ومن طرح أسئلة محرجة فيه. ويلاحظ صاحب البلاغ أنه كان يحمل بطاقة صحفي الخاصة به لحظة اعتقاله.

2-5 وفيما يتعلق باستنفاد سبل الانتصاف المحلية، يلاحظ صاحب البلاغ أنه لا يجوز اعتبار طلبه إلى المدعي العام إجراء مراجعة إشرافية سببياً فعلاً من سبل الانتصاف. ففي قضية فيلاتوفا وكوزيمينتسييف، التي ذكرتها الدولة الطرف في مقالها، لم تستعد واحدة من المشتكين حقوقها ولم تحصل على تعويض المصاريف القانونية. ولم ينص قرار جديد صادر عن المحكمة المحلية على آلية لإعادة حقوق المشتكين إلى نصابها. وبالإضافة إلى ذلك، رفضت بلدية مدينة ألماتي دفع تعويض أدبي ومادي للمشتكين، كما رفضت معاقبة الموظف المسؤول عن الحظر غير القانوني لدخول المشتكين في إضراب عن الطعام في القضية. وعليه، يقول صاحب البلاغ إن اعتداد الدولة الطرف بالقضية المذكورة أعلاه كمثال كان في غير محله.

المسائل والإجراءات المعروضة على اللجنة

النظر في المقبولية

1-6 قبل النظر في أي ادعاء يرد في بلاغ ما، يجب على اللجنة أن تقر، وفقاً للمادة 97 من نظامها الداخلي، ما إذا كان البلاغ مقبولاً أم لا بموجب البروتوكول الاختياري.

2-6 وقد تحققت اللجنة، على النحو المطلوب بموجب المادة 5(2)(أ) من البروتوكول الاختياري، من أن المسألة نفسها ليست قيد البحث بموجب إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية.

3-6 وتحيط اللجنة علماً بحجة الدولة الطرف أن سبل الانتصاف التي يطلبها صاحب البلاغ تقتضي من اللجنة تجاوز نطاق اختصاصاتها وتعديل القوانين المحلية السارية في الدولة الطرف، ومن ثم تدخلها في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، الأمر الذي يجعل البلاغ يتنافى وأحكام العهد، طبقاً للمادة 3 من البروتوكول الاختياري. بيد أن اللجنة تشير إلى أنها، حين تجد أن انتهاكات للعهد قد وقعت، طبقاً للإجراء المنصوص عليه في البروتوكول الاختياري، تكون مختصة بتحديد تدابير الجبر التي ينبغي للدولة الطرف أن تتخذها لأجل جبر الضرر الذي تكون قد تسببت فيه ومنع انتهاكات في المستقبل. وعليه، ليس ثمة ما

يمنع أصحاب البلاغات من طلب أو اقتراح تدابير للجبر حتى وإن لم يكن ثمة ما يُلزم اللجنة بالاستجابة لأيٍّ من تلك الطلبات⁽⁶⁾. لذلك، ترى اللجنة أن ليس ثمة ما يمنعها، بموجب المادة 3 من البروتوكول الاختياري، من النظر في البلاغ.

4-6 وتحيط اللجنة علماً بحجة الدولة الطرف أن صاحب البلاغ لم يقدم طلب إجراء مراجعة إشرافية إلى المدعي العام. وتذكر اللجنة بقراراتها السابقة التي جاء فيها أن تقديم طلب لإجراء مراجعة إشرافية إلى مكتب المدعي لأجل إعادة النظر في أحكام صادرة عن المحكمة نُفِذت - وهو طلب يخضع لسلطة المدعي التقديرية، لا يشكل سبيل انتصاف يجب استنفاده لأغراض المادة 5(2)(ب) من البروتوكول الاختياري⁽⁷⁾. وفي هذه القضية، تشير اللجنة إلى إحالة الدولة الطرف إلى قضيتين أدى فيهما تقديم طلب إلى مكتب المدعي العام إلى إلغاء قرارات صادرة عن محاكم أدنى درجة. وتحيط اللجنة علماً كذلك بقول صاحب البلاغ إنه التمس، في 5 أيار/مايو 2014، من مكتب المدعي العام إجراء مراجعة إشرافية لقضية إدارية، ولكن نائب المدعي العام رفض طلبه في 14 تموز/يوليه 2014. وعليه، تجد اللجنة أن ليس ثمة ما يمنعها، بموجب المادة 5(2)(ب) من البروتوكول الاختياري، من النظر في هذا البلاغ.

5-6 وتحيط اللجنة علماً بقول صاحب البلاغ إن الدولة الطرف انتهكت حقوقه بموجب المادة 14(3)(ب) من العهد لأنه لم يُتَح له الاتصال بمحامٍ سريعاً بعد اعتقاله. بيد أنه لا يوجد في الملف ما يُثبت أن صاحب البلاغ كان قد أثار هذه المسألة في إطار الدعاوى المحلية. وفي غياب أي معلومات أو شروح تبيّن علاقة هذا الأمر بالملف، ترى اللجنة أن صاحب البلاغ لم يستنفد جميع سبل الانتصاف المحلي فيما يتعلق بمطالبته بموجب المادة 14(3)(ب) من العهد. وتجد أن هذه المطالبة غير مقبولة بموجب المادة 5(2)(ب) من البروتوكول الاختياري.

6-6 وترى اللجنة أن صاحب البلاغ قد أثبت بما يكفي من الأدلة ادعاءاته بموجب المادة 19(2) من العهد، لأغراض المقبولية. وعليه، تُعلن اللجنة أنها مقبولة وتشرع في النظر فيها من حيث الأسس الموضوعية.

النظر في الأسس الموضوعية

1-7 نظرت اللجنة في البلاغ في ضوء جميع المعلومات التي قدمها لها الطرفان وفقاً للمادة 5(1) من البروتوكول الاختياري.

2-7 وتلاحظ اللجنة أن ادعاء صاحب البلاغ أنه حُكِم عليه بعقوبة الاعتقال الإداري مدة خمسة عشر يوماً لمنعه من أداء عمله كصحفي ومن حضور جمع عام نظمه عمدة ألماتي في 20 شباط/فبراير 2014 على الساعة العاشرة صباحاً. وحسب صاحب البلاغ، تلقى أولاً، على الساعة السابعة والنصف صباحاً، استدعاءً للحضور إلى إدارة شرطة مقاطعة زيتوسوس على الساعة الثامنة والنصف صباحاً لكي يجيب على بعض الأسئلة بشأن شكوى تلقتها الشرطة، لكن الشرطيين، بعد أن شرح لهما أنه كان يجب عليه أن حضور جمع عام مهم مع العمدة على الساعة العاشرة صباحاً، بصفته صحفي، غيراً الساعة إلى الرابعة والنصف بعد الظهر. بيد أن أربعة من أفراد الشرطة كانوا ينتظرونه خارج بيته احتجوزه بعيد مغادرته شقته، على الساعة التاسعة والنصف صباحاً، لحضور الجمع المذكور.

(6) ديلغانو بورغوا ضد دولة بوليفيا المتعددة القوميات (CCPR/C/122/D/2628/2015)، الفقرة 10-3.

(7) أليكسييف ضد الاتحاد الروسي (CCPR/C/109/D/1873/2009)، الفقرة 8-4؛ وقضية لوزنيكو ضد بيلاروس (CCPR/C/112/D/1929/2010)، الفقرة 3-6؛ وقضية سودالنيكو ضد بيلاروس (CCPR/C/115/D/2016/2010)،

الفقرة 3-7؛ وبوبلافني وسودالنيكو ضد بيلاروس (CCPR/C/118/D/2139/2012)، الفقرة 3-7.

3-7 وتلاحظ اللجنة أن الدولة الطرف تؤكد أن صاحب البلاغ لم يستطع تقديم أدلة إلى المحكمة أو اللجنة بأنه تلقى استدعاءً للحضور في وقت لاحق بيد أنها لا تفند قول صاحب البلاغ إن الشرطيين زاراه على الساعة 07/30 صباحاً في اليوم الذي اعتُقل فيه لأجل إبلاغه بالاستدعاء. وعلاوة على ذلك، لا تدحض الدولة الطرف قول صاحب البلاغ إنه، عندما اعتُقل، كان في طريقه لحضور جمع عام ومهم مع عمدة ألماتي، بصفته صحفياً، الأمر الذي يثير مسائل بموجب المادة 19(2) من العهد.

4-7 وتحيط اللجنة علماً بأقوال الدولة الطرف التي جاء فيها أن صاحب البلاغ عوقب ليس على محاولته حضور جمع عام بصفته صحفياً، وإنما على رفضه طاعة أوامر قانونية صادرة عن الشرطة. بيد أن توالي الأحداث والتصرفات التي قامت بها السلطات تجاه صاحب البلاغ على النحو الموصوف، أي تغيير موعد الاستدعاء من الساعة 08/30 إلى الساعة 16/30 (الفقرة 2-2 أعلاه) أولاً، ثم اعتقاله على الساعة 09/30 صباحاً، رغم أنه كان يحمل بطاقة الصحفي الخاصة به وقال إنه صحفي كان في طريقه إلى حضور جمع عام مع عمدة المدينة (الفقرتان 2-3 و 5-1 أعلاه)، دون تقديم أي سبب يبرر وجه العجلة في إرسال أربعة من أفراد الشرطة لأخذ صاحب البلاغ لكي يُستجوب بشأن شكوى يُدعى أنه تم تلقيها قبل يوم واحد فقط، الأمر الذي يعادل بحكم الواقع تقييداً لحقوق صاحب البلاغ بموجب المادة 19(2) من العهد. وعلى اللجنة الآن أن تنتظر فيما إذا كانت التقييدات المفروضة على حرية صاحب البلاغ في التعبير مبررة بموجب أي من المعايير المنصوص عليها في المادة 19(3) من العهد. وتشير اللجنة، في هذا الشأن، إلى تعليقها العام رقم 34(2011)، الذي من جملة ما قالت فيه إنه لا غنى عن حرية التعبير لأي مجتمع وإنها ركيزة كل مجتمع حر وديموقراطي⁽⁸⁾. وتلاحظ اللجنة أن المادة 19(3) من العهد تجيز إخضاع حرية التعبير، بما فيها حرية إطلاع الغير على المعلومات والأفكار، لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية لاحترام حقوق الآخرين وسمعتهم أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة. وفي الختام، يجب ألا يكون أي تقييد لحرية التعبير مفرطاً بطبيعته؛ أي أنه يجب أن يكون الإجراء الأقل اقتحاماً من ضمن الإجراءات التي من شأنها أن تحقق الوظيفة الحمائية المنشودة، وأن يكون متناسباً مع المصلحة المتوخاة حمايتها⁽⁹⁾.

5-7 ونظراً إلى عدم تلقي توضيحات من الدولة الطرف للكيفية التي يشكّل بها التقييد المفروض إجراءً متناسباً، تملية ضرورة تحقيق الغرض المشروع المبين في المادة 19(3) من العهد، ترى اللجنة أن تقييد حق صاحب البلاغ في حرية التعبير يشكل انتهاكاً بموجب المادة 19(2) من العهد. وعليه، تستنتج اللجنة أن الدولة الطرف، باحتجازها صاحب البلاغ وحكمها عليه بعقوبة الحبس الإداري 15 يوماً، تكون قد انتهكت حقوقه بموجب المادة 19(2) من العهد.

8- واللجنة، إذ تتصرف بموجب المادة 5(4) من البروتوكول الاختياري، ترى أن المعلومات المعروضة عليها تكشف عن انتهاك الدولة الطرف للمادة 19(2) من العهد.

9- وعملاً بالمادة 2(3)(أ) من العهد، بتوفير سبيل انتصاف فعال لصاحب البلاغ. ويقتضي هذا منها أن تقدم الجبر التام للأفراد الذين انتهكت حقوقهم بموجب العهد. وعليه، يكون على الدولة الطرف الالتزام بأمر منها اتخاذ خطوات مناسبة لدفع التعويض المناسب لصاحب البلاغ. ويكون على الدولة الطرف التزام أيضاً باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لمنع حدوث انتهاكات مشابهة في المستقبل بوسائل منها استعراض تشريعاتها المحلية وقواعدها وأنظمتها وممارساتها حتى تكفل التمتع التام في الدولة الطرف بالحقوق المنصوص عليها في العهد.

(8) الفقرة 2.

(9) التعليق العام رقم 34(2011) الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الفقرة 34.

10- وإذ تعلم الدولة الطرف أنها، بانضمامها إلى البروتوكول الاختياري، قد اعترفت باختصاص اللجنة بتحديد ما إذا كان هناك انتهاك للعهد وأن الدولة الطرف، عملاً بالمادة 2 من العهد، تكون بذلك قد تعهدت بضمان الحقوق المعترف بها في العهد لجميع الأفراد الموجودين داخل إقليمها والخاضعين لولايتها القانونية وبتوفير سبيل انتصاف فعال وقابل للتنفيذ عندما يتبين أن انتهاكاً قد حدث، تود اللجنة أن تتلقى من الدولة الطرف، في غضون 180 يوماً، معلومات عما تكون قد اتخذته من تدابير لوضع آراء اللجنة موضع تنفيذ. ومطلوب من الدولة الطرف أيضاً أن تنشر هذه الآراء وتعممها على نطاق واسع باللغات الرسمية في الدولة الطرف.